

## المبحث الثاني عشر

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة  
لأحاديث دخول النبي ﷺ على أمّ حرام وأختها



## المَطْلَبُ الْأَوَّلُ

### سَوَقُ أَحَادِيثِ دُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ وَاخْتِهَا

عن أنس رضي الله عنه «أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ كَانَتْ تَبْسُطُ لِلنَّبِيِّ ﷺ نِطْعًا<sup>(١)</sup>، فَيَقْبِلُ عِنْدَهَا عَلَى ذَلِكَ النِّطْعِ، فَإِذَا نَامَ النَّبِيُّ ﷺ أَخَذَتْ مِنْ عَرَقِهِ وَشَعْرِهِ، فَجَمَعَتْهُ فِي قَارُورَةٍ، ثُمَّ جَمَعَتْهُ فِي سُكٍّ<sup>(٢)</sup>؛ قَالَ ثُمَامَةُ الرَّأَوِي عَنْ أَنَسٍ: فَلَمَّا حَضَرَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ الْوَفَاةَ، أَوْصَى إِلَى أَنْ يُجْعَلَ فِي حَنَوطِهِ مِنْ ذَلِكَ السُّكِّ، قَالَ: فَجُعِلَ فِي حَنَوطِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٣)</sup>.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامٍ بِنْتِ مِلْحَانَ فَتَقْطَعُهُ، وَكَانَتْ أُمُّ حَرَامٍ تَحْتَ عِبَادَةِ بْنِ الصَّامِتِ رضي الله عنه، فَدَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَطْعَمَتْهُ، وَجَعَلَتْ تُقْلِي رَأْسَهُ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، قَالَتْ: فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحَكُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ عُزَاءً فِي سَبِيلِ اللَّهِ، يَرْكَبُونَ نَجِجَ هَذَا الْبَحْرِ، مَلُوكًا عَلَى الْأَسِيرَةِ، أَوْ: مِثْلَ الْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِيرَةِ» -شَكَ إِسْحَاقُ<sup>(٤)</sup>- قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ مِنْهُمْ، فَدَعَا لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

(١) النِّطْعُ: هُوَ الَّذِي يُفْتَرَشُ مِنَ الْجُلُودِ، انظر «هَدْيُ السَّارِي» (ص/١٩٦).

(٢) سُكٌّ: طِيبٌ مَعْرُوفٌ يُضَافُ إِلَى غَيْرِهِ مِنَ الطِّيبِ وَيُسْتَعْمَلُ، انظر «النهاية في غريب الحديث» (٣٨٤/٢).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الاستئذان، باب: من زار قوما فقال عندهم، رقم: ٦٢٨١).

(٤) إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، الرَّأَوِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ.

ثُمَّ وَضَعَ رَأْسَهُ، ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ، فَقُلْتُ: وَمَا يَضْحَكُكَ  
يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «نَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ غُرَاةً فِي سَبِيلِ اللَّهِ» - كما قال  
فِي الْأَوَّلِ - قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَ لِي مِنْهُمْ، قَالَ: «أَنْتِ  
مِنْ الْأَوَّلِينَ».

فَرَكِبْتُ الْبَحْرَ فِي زَمَانِ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ، فَضُرِعْتُ عَنْ دَابَّتِهَا حِينَ  
خَرَجْتُ مِنَ الْبَحْرِ، فَهَلَكْتُ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>.

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (ك: الْجِهَادُ وَالسَّيْرُ، بَابُ الدَّعَاءِ بِالْجِهَادِ وَالشَّهَادَةِ لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ،  
رَقْم: ٢٧٨٨)، وَمُسْلِمٌ فِي (ك: الْإِمَارَةُ، بَابُ: فَضْلِ الْغَزْوِ فِي الْبَحْرِ، رَقْم: ١٩١٢).

## المَطْلَب الثَّانِي

### سَوَقُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعَاَصِرَةِ

### لِدُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمَّ حَرَامٍ وَأَخْتِهَا

مِنْ أَشْهَرِ مَا يُوْرِدُهُ الطَّاعِنُونَ مِنَ الْإِعْتِرَاضَاتِ عَلَى هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ  
ظَاهِرَهُمَا اخْتِلَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بِنِسَاءٍ أَجْنَبِيَّاتٍ .  
وَقُلِّي أُمَّ حَرَامٍ ﷺ لِرَأْسِهِ مُمَاسَةً بَيْنَ مَنْ لَا يَحِلُّ مِنْهُمَا ذَلِكَ، لَانْتِفَاءِ  
الْمَحْرَمَةِ! وَهَذَا كُلُّهُ حَرَمُهُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّتِهِ، فَكَيْفَ يَقَعُ هُوَ فِيهِ؟<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر هذه للاعتراضات في «القرآن وكفى مصدرا للتشريع» (ص/١١٦-١١٨)، و«دين السلطان»  
(ص/٥٣٠)، و«الحديث النبوي بين الرواية والدراية» (ص/٦٦١-٦٦٢).

## المَطْلَب الثالث

### دَفْعُ الْمُعَارَضَاتِ الْفِكْرِيَّةِ الْمُعاصرةِ

### عن دخولِ النَّبِيِّ ﷺ على أُمِّ حَرَامٍ واختِهَا

أَمَّا دَعْوَى الْمُعْتَرِضِ خُلُوءَ النَّبِيِّ ﷺ بِأَجْنَبِيَّةٍ عَنْهُ فِي الْحَدِيثِ، وَمَسْأَلُهُ لَه مِنْ غَيْرِ مُحَرَّمَةٍ:

فَالْحَدِيثُ خِلَافٌ مِنْ إِفَادَةِ مَعْنَى الْخُلُوءِ أَوْ نَفْيِهَا، غَايَةُ مَا فِيهِ التَّصْرِيحُ بِدُخُولِ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى أُمِّ سُلَيْمٍ وَاخْتِهَا، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْبَيْتُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا وَاحِدَةٌ وَقَدْ دَخُولُهُ، بَلِ الْغَالِبُ خِلَافُ ذَلِكَ، فَتَنْتَفِي الْخُلُوءُ، لِأَجْلِ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ كَانَتْ تُسَاكِنُ اخْتِهَا أُمَّ سُلَيْمٍ، فـ «بَيْتُهُمَا وَاحِدٌ، ثُمَّ لَا مَانِعَ أَنْ تَكُونَ الْأَخْتَانِ فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ كَبِيرٍ لِكُلِّ مَعْنَاهُمَا فِيهِ مَعَزِلٌ»<sup>(١)</sup>.

يَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، وَمَا هُوَ إِلَّا أَنَا وَأُمِّي وَأُمُّ حَرَامٍ خَالَتِي، فَقَالَ: قَوْمُوا فَلِأَصْلَبِي بِكُمْ . . .» الْحَدِيثُ<sup>(٢)</sup>.

وَعَلَى فَرَضِ دَلَالَةِ الْحَدِيثِ عَلَى خُلُوءِ النَّبِيِّ ﷺ بِأُمِّ سُلَيْمٍ أَوْ اخْتِهَا: فَقَدْ جَازَ ذَلِكَ كَوْنُهُ مُحَرَّمًا لَهَا، مَا يُفَسِّرُ تَمْكِينَهُ لِأُمِّ حَرَامٍ فَلَيْهِ لِرَأْسِهِ الشَّرِيفِ، وَقَدْ نَقَلَ النَّوَوِيُّ اتِّفَاقَ أَهْلِ الْعِلْمِ عَلَيْهِ، وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ الرِّضَاعَةِ<sup>(٣)</sup>.

(١) «فتح الباري» لابن حجر (٥١/٦) بتصرف يسير.

(٢) أخرجه مسلم في (ك: المساجد ومواضع الصلاة، باب: جواز الجماعة في النافلة، والصلاة على حصير وخمرة وثوب، وغيرها من الطاهرات، رقم: ٦٦٠).

(٣) «شرح النووي على مسلم» (٥٧/١٣).

يقول ابن وهب<sup>(١)</sup>: «أُم حرام إحدى خالات النبي ﷺ من الرضاعة، فلذلك كان يُقبل عندها، وينام في حجرها، وتُفلي رأسه»<sup>(٢)</sup>.

وهذا ما جَرَم به أبو القاسم ابن الجوهري<sup>(٣)</sup> (ت ٣٨١هـ)، والدَّوادي (ت ٤٠٢هـ)، والمهلب بن أبي صفرة (ت ٤٣٥هـ)، وغيرهم من أهل العلم<sup>(٤)</sup>.

بل قال ابن عبد البر: «لا يشك مسلم أن أُم حرام كانت من رسول الله ﷺ لمحرم، فلذلك كان منها ما ذُكر في هذا الحديث...»، ونقل عن يحيى ابن مُزَيْن (ت ٢٥٩هـ)<sup>(٥)</sup> قوله: «كانت منه ذات مُحَرَمٍ مِن قَبْلِ خَالَاتِهِ، لِأَنَّ أُمَّ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمٍ كَانَتْ مِنْ بَنِي النَّجَارِ»<sup>(٦)</sup>.

وأما ما أورده الدِّمَاطِيُّ (ت ٧٠٥هـ)<sup>(٧)</sup> على هذا التفسير بأن «هذه حُؤْلَةٌ لَا تَثْبُتُ بِهَا مَحْرَمِيَّةٌ، لِأَنَّهَا حُؤْلَةٌ مَجَازِيَّةٌ، وَهِيَ كَقَوْلِهِ ﷺ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ: «هَذَا خَالِي»، لكونه من بني زُهْرَةَ، وَهُمْ أَقَارِبُ أُمِّهِ آمَنَةٌ، وَلَيْسَ سَعْدٌ أَخًا لِآمَنَةٍ، لَا مِنَ النَّسَبِ، وَلَا مِنَ الرِّضَاعَةِ»<sup>(٨)</sup>؛ فجوابنا عليه:

---

(١) هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم الفهري، أبو محمد المصري الفقيه (١٢٥هـ-١٩٧هـ)، ثقة حافظ عابد، أحد أعلام تلامذة الإمام مالك، من مؤلفاته: «الجامع»، و«الموطأ» كلاهما في الحديث، انظر «تهذيب الكمال» (٢٧٧/١٦).

(٢) «التمهيد» (٢٢٦/١)، و«المتقى» للباجي (٢١٢/٣).

(٣) هو عبد الرحمن بن عبد الله أبو القاسم المصري: فقيه كثير الحديث، من شيوخ السُّطَّاط، وكبار فقهاء المالكية، وشيوخ الشُّنَّة، من مؤلفاته «مسند الموطأ»، انظر «الديباج المذهب» (٤٧٠/١).

(٤) انظر «شرح صحيح البخاري» لابن بطال (١٠/٥)، «فتح الباري» لابن حجر (٧٨/١١).

(٥) يحيى بن إبراهيم بن مُزَيْن أبو زكريا القرطبي: أحد الأعلام بالاندلس، عالم بالحديث ورجاله، رَحَلَ إِلَى الْمَشْرِقِ، مِنْ كُتُبِهِ «تفسير الموطأ»، و«فضائل القرآن»، و«غائب العلم وفصله»، انظر «تاريخ الإسلام» (٢٢٧/٦).

(٦) «التمهيد» (٢٢٦/١).

(٧) عبد المؤمن بن خلف الحافظ أبو محمد شرف الدين الدِّمَاطِيُّ: كان غايةً في علم الحديث واللغة والأنساب، وتميَّز في مذهب الشَّافِعِيَّةِ، من مؤلفاته: «المتجر الرابع في ثواب العمل الصالح»، انظر «طبقات الشافعية» لابن كثير (٩٥١/١).

(٨) «فتح الباري» (٧٨/١١)، وبمثل هذا الاعتراض طعن (جعفر الشَّيْحَانِي) الحديث في كتابه «الحديث النبوي بين الدراية والرواية» (ص/٦٦٢).

أَنَّ ابن مُزَيْنٍ ما أراد بتعليقه الأخير كَوْنُ بني النَّجَّارِ أَوْحَالاً لَهُ ﷺ عَلَى الحَقِيقَةِ، لَمْجَرَّدَ كَوْنِ جَدَّتِهِ الْعُلَيَّا مِنْهُمْ، كَلَّا؛ فَهَذِهِ - كَمَا قَالَ الدُّمَيْطِيُّ - حُزُولَةٌ مَجَازِيَّةٌ لَا تُثَبِّتُ مَحْرَمِيَّةً، وَلَيْسَ يَخْفَى أَمْرُهَا عَلَى الْعَوَامِّ، فَضْلاً عَنْ مِثْلِ ابْنِ مُزَيْنٍ، أَوْ ابْنِ وَهْبٍ وَغَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ.

إِنَّمَا أَرَادَ ابْنُ مُزَيْنٍ وَغَيْرُهُ بِذَلِكَ: التَّدْلِيلَ التَّارِيخِيَّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ الرِّضَاعِ مَوْجُودٌ فِي بَنِي النَّجَّارِ لِأَحَدِ أَصُولِ النَّبِيِّ ﷺ، سِوَاهُ مِنْ جِهَةِ أَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ، بِحُكْمِ الْمُصَاهَرَةِ الْكَائِنَةِ بَيْنَ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي النَّجَّارِ؛ هَذِهِ الرِّابِطَةُ تَقْتَضِي وَجُودَ تَزَاوُرٍ بَيْنَ أَصْحَابِهَا وَمُعَايِشَةٍ، كَمَا حَصَلَ مِنْ أَمْنَةِ بَنَتِ وَهْبٍ - أُمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - حِينَ قَدِمَتْ بِمَحْمَدٍ ﷺ عَلَى أَوْحَالِهِ مِنْ بَنِي عَدِيِّ بْنِ النَّجَّارِ بِالْمَدِينَةِ<sup>(١)</sup>.

وَالْغَالِبُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الرِّوَابِطِ قَدِيمًا أَلَّا تُعَدَّمَ رِضَاعًا يَتَخَلَّلُهَا وَيَنْتَشِرُ بَيْنَ أَبْنَائِهَا، فَأَرَادَ ابْنُ مُزَيْنٍ التَّنْبِيْهَ بِهَذَا عَلَى أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ وَأَخْتَهَا مِنْ خَالَاتِ النَّبِيِّ ﷺ رِضَاعًا غَيْرَ مُسْتَبْعَدٍ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الْمَشْرُوحَةِ؛ فَلَمَّا أَنَّ وَجَدْنَا النَّبِيَّ ﷺ يُعَامِلُ هَاتَيْنِ الْأَخْتَيْنِ مَعَامَلَةَ الْمَحَارِمِ دُونَ سَائِرِ نِسَاءِ الْمَدِينَةِ، مَعَ مَا عَلِمْنَاهُ مِنْ نِسْبَةِ أُمِّ سُلَيْمٍ وَأَخْتِهَا إِلَى أَوْحَالِهِ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ: تَحَقَّقْنَا بِهَذَا أَنَّ لَهُ بِهِمَا صِلَةً مَحْرَمِيَّةً مَا. فَأَمَّا مَحْرَمِيَّةُ النَّسَبِ: فَقَدْ وَجَدْنَاهَا بَعِيدَةً الْوُقُوعِ، لِأَنَّ خَفَاءَ النَّسَبِ عَنِ الْعَرَبِ وَقَتْنَدُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِحَالَةِ.

فَلَمْ يَبْقَ إِلَّا الْقَوْلُ بِمَحْرَمِيَّةِ الرِّضَاعِ، وَهُوَ الْمُتَعَيِّنُ هُنَا، لِانْتِشَارِهَا بَيْنَ الْأَجَانِبِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، وَهِيَ تَخْفَى أحيانًا عَلَى أَقْرَبِ النَّاسِ مِمَّنْ أَرْضِعُ، فَضْلاً عَنِ الْبَعِيدِ، وَالشَّوَاهِدُ عَلَى ذَلِكَ كَثِيرَةٌ.

مِنْ ذَلِكَ مَا أَخْبَرَتْ بِهِ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: «دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعِنْدِي رَجُلٌ قَاعِدٌ، فَاشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَرَأَيْتُ الْعُضْبَ فِي وَجْهِهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَقَالَ: «نَنْظُرَنَّ إِخْوَتُكُنَّ مِنَ الرِّضَاعَةِ، فَإِنَّمَا الرِّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر «سيرة ابن إسحاق» (ص/٦٥)، و«دلائل النبوة» للبيهقي (١/١٨٨).

(٢) أخرجه مسلم في (ك: النكاح، باب: إنما الرضاعة من المجاعة، رقم: ١٤٥٥).



فهذا رسول الله ﷺ قد خفي عليه أمرُ رضاها مع ذلك الرجل، مع أنها زوجته! (١)

فإن عادَ الدُّمياطي ليعترض على وجود المَحرمَّة بما أخبر أنس ﷺ: أن النَّبي ﷺ لم يكن يدخلُ بيتًا بالمدينة غير بيتِ أمِّ سليم، إلا على أزواجه، فقيل له، فقال: «إني أرحمها، قُتل أخوها معي» (٢)؛ يقول الدُّمياطي: «فبيِّن تخصُّصها بذلك، فلو كان ثَمَّة علَّة أخرى لذكرها، لأنَّ تأخيرَ البيان عن وقتِ الحاجة لا يجوز» (٣).

فجوابنا عليه:

أنَّ السؤالَ الموجَّه إليه ﷺ لم يكن من الأصلي عن علَّة دخوله ﷺ على امرأة يزونها أجنبيَّة، فإنَّ هذا لا يناسبه ما أجاب به ﷺ من رحمته إياها بعد مقتل أخيها! فهذه العلَّة يشترك فيها أيضًا غيرُ أخيها حرام بن ملحان من السَّبعين الذين قُتلوا معه في بئر مَعونة وغيرها من مشاهد القتال، وهؤلاء قد وجد عليهم أهلهم كالذي وجدته أمُّ سليم على أخيها! ومع ذلك لم يكن النَّبي ﷺ يزور أهلهم ولا يُعاملهم معاملة المحارِم، كما كان يفعلُه مع أمِّ سليم وأختها.

فتعيَّن أن يكون سؤالهم عن غير ذلك؛ والأقرب أن يكون النَّبي ﷺ إنَّما سُئِل عمدًا لاحظوه من كثرة دخوله عليها، وتخصُّصها بتمزيك عناية.

---

(١) الأبعد من ذلك: أن يخفى أمر الرِّضاع على الرجل يرغب في العقْد على امرأة، فينكحها جهلاً من أنها أخت له من الرِّضاع! كما وقع لعقبه بن الحارث ﷺ حين تزَّوج ابنة لأمي إهاب بن عزيز، ثمَّ اتته امرأة تقول: إني قد أرضعتُ عقبه وأنتي تزَّوج! فقال لها عقبه: ما أعلمُ أنك أرضعتني، ولا أخبرتني! فركب إلى رسول الله ﷺ بالمدينة، فسأله، فقال رسول الله ﷺ: «كيف وقد قيل!»، ففازتها عقبه، ونكحت زوجًا غيره؛ أخرجه البخاري في (ك: العلم، باب: الرحلة في المسألة النازلة وتعليم أهله، رقم: ٨٨).

(٢) أخوها: هو حرام بن ملحان، قُتل يوم بئر مَعونة، والمراد بقوله «معى»: أي مع عسكري، أو معي نصرَّة للذين، لأنَّ رسول الله ﷺ لم يكن في غزوة بئر مَعونة، انظر «عمدة القاري» (١٤/١٣٨).

(٣) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب فضل من جهز غازيًا أو خلفه بخير، رقم: ٢٨٤٤)، ومسلم في (ك: الفضائل، باب: من فضائل أمِّ سليم، أم أنس بن مالك، وبلال، رقم: ٢٤٥٥).

(٤) «عمدة القاري» (٩٩/١١).

وَمُحْصَلُ الْقَوْلِ الْمَفِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَأَمْثَالِهِ: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْمُعْتَرِضِينَ الْمُخْدَثِينَ، يَكْمُنُ فِي أَنَّ كِلَا الْفَرِيقَيْنِ رَأَوْا فِي الْأَحَادِيثِ حِكَايَةَ فَعَلٍ نَبَوِيٍّ يُعَارِضُ مَا اسْتَقَرَّ عَنْدهُمْ فِي الشَّرِيعَةِ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ: فَأَمَّا هَؤُلَاءِ الْمُخْدَثُونَ فَهَرِعُوا إِلَى تَكْذِيبِ تِلْكَ الْأَخْبَارِ ضَرْبَةً لِازْبِ! وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ مَعَ كَوْنِهِمْ أَحْرَصَ عَلَى تَنْزِيهِ نَبِيِّهِمْ ﷺ مِنْ اقْتِرَافِ مَا يَخَالِفُ شَرْعَهُ، قَدْ سَلَكُوا مَسْلَكًا آخَرَ أَزْرَكَ، نَفَوْا فِيهِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْفَعْلُ الْمُخْبِرُ عَنْهُ مُخَالَفَةً مِنَ الْأَسَاسِ! وَأَثْبَتُوا الْمَحْرَمِيَّةَ بَيْنَهُمَا مِنْ جِهَةٍ مَا، وَيَكْفِي دَلَالَةُ فَعْلِهِ ﷺ عَلَيْهَا، مَضْمُونًا إِلَيْهَا مَجْمُوعُ الْقَرَأَنِ التَّارِيخِيَّةِ وَأَقْوَالُ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمَسُوقَةِ آنفًا.

مِثَالُ هَذِهِ الْمَنْهَجِيَّةِ الْمَنْطَقِيَّةِ فِي الْاسْتِدْلَالِ: عَيْنُ مَا سَلَكَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لِلْخُلُوصِ إِلَى هَذِهِ النَّتِيجَةِ، فَقَدْ قَالَ: «لَا يَشْكُ مُسْلِمٌ أَنَّ أُمَّ حَرَامٍ كَانَتْ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ لِمَحْرَمٍ، فَلِذَلِكَ كَانَ مِنْهَا مَا ذُكِرَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ. .»، وَذَكَرَ مَا مَرَّ مِنْ قَوْلِ ابْنِ وَهْبٍ وَابْنِ مُزَيْنٍ فِي إِثْبَاتِ الْخُزُولَةِ مِنَ الرِّضَاعَةِ، ثُمَّ زَادَ أَنْ سَأَلَ الْأَحَادِيثَ النَّاهِيَةَ عَنِ الْخُلُوعِ، ثُمَّ عَقَّبَ عَلَيْهَا قَائِلًا: «. . وَهَذِهِ آثَارٌ ثَابِتَةٌ بِالنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، وَمَحَالٌّ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا يَنْهَى عَنْهُ»<sup>(١)</sup>.

وَيُمَثِّلُ هَذَا الْمَسْلَكُ فِي مُعَالَجَةِ الْمُسْكَلَاتِ الْمَتْنِيَّةِ تَأْتِلُفَ النُّصُوصِ وَلَا تَخْتَلِفُ، وَيُحْفَظُ لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ مَقَامُهُ، لَا أَنْ يُرْكَنَ إِلَى إِنْكَارِهِ لِمَجْرَدِ مَا يَبْدُو فِيهِ مِنْ إِشْكَالٍ؛ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) «التمهيد» (١/٢٢٦) ..